الحكومة ملزمة بالتصديق على القانونين أو ردهما قبل 22 الجاري وعلى "التعليمية" الاستعجال في تقريرها

البراك: سنحشد النواب لإقرار كادر المعلمين والمكافأة الطلابية في حال ردهما

"المعلمين": الكادر ترسيخ لمبدأ العدل والمساواة وضمان للاستقرار التربوي

متعب العتيبي

مسلم البراك

حسين مزيد

شعيب المويزري

أحمد المليفي

أكد النائب مسلم البراك ان حالة الاستعجال التي أقرها مجلس الأمة في جلسته الأخيرة وفقا للمادة 65 من الدستور بشأن قانوني كادر المعلمين ومكافأة الطلبة هي أمر مهم جدا أمام حالة الاستعجال بتسكير مجلس الأمة والذهاب الى الاجازة الصيفية.

وقال البراك في تصريح صحافي انه على الزملاء النواب وجمعية المعلمين والاتحادات الطلابية أن يكونوا متيقظين لأن القضية لم تنته، مشيرا الى ان الحكومة ملزمة بالتصديق على القانونين ونشرهما في الجريدة الرسمية أو ان تعيدهما الى مجلس الأمة في موعد أقصاه الثاني والعشرين من يونيو الجاري وفقا لحالة الاستعجال التي أقرها المجلس.

وطالب البراك اللجنة التعليمية بضرورة الاستعجال برفع تقرير الى مجلس الأمة حول رد القانونين لكي يتم التصويت عليهما بشكل نهائي في جلسة الثلاثاء 28 من يونيو الجاري، مشيرا الى أنه سيباشر من الآن بجمع تواقيع النواب لوضع القانونين في حال ردهما على جدول الأعمال تمهيدا للتصويت النهائي لاقرارهما.

وكشف البراك عن انه سيتقدم بطلب لوضع قانوني العسكريين على جدول الأعمال تمهيدا للتصويت عليه في مداولته الثانية كما جاء من اللجنة المالية، وخاطب المعلمين والمعلمات في وزارتي التربية والأوقاف بقوله: «نعم تستاهلون الكادر لأنكم بعد الله من يصنع الثروة البشرية لهذا الوطن ونحن نقول لكم جزاكم الله كل خير على ما تقومون به، ومخاطبا كذلك الجموع الطلابية بقوله ان المكافأة المالية حق لكم وواجب على الدولة»، مطالبا النواب جميعهم بتسجيل موقف في جلسة الثامن والعشرين من يونيو الجاري.

من جهتها، طالبت جمعية المعلمين وزير التربية أحمد المليفي بأن يكون له موقفه المساند لكادر المعلمين وفقا لما تم إقراره بالإجماع من قبل مجلس الأمة في المداولة الثانية التي عقدت يوم الأربعاء الماضي، مؤكدة أنها في الوقت الذي تحترم فيه مقترحاته بالضوابط ونظام «البونص» إلا أن هذه المقترحات لم يقتنع بها أحد سواء أهل الميدان أو النواب جميعا، ومن هذا المنطلق لابد وأن يغير من مفاهيمه وقناعاته وتفهم مطالب أهل الميدان والسلطة التشريعية.

وذكرت الجمعية في بيان لها أن الوزير المليفي عليه أن يدرك تماما أنها ليست خصما له ولا تزايد وتكابر على مواقفها ضده ولا يمكنها أن تقلل من مساعيه في الوقوف إلى جانب المعلمين ومعالجة القضايا التربوية، لكنها تتطلع في الوقت نفسه إلى أن يدرك جيدا وبتمعن فلسفة الكادر وأهدافه الوطنية النبيلة، وأن نجد منه بالفعل ما يساهم في إنصاف المعلمين والمعلمات وترسيخ مبدأ العدل والمساواة وضمان الاستثمار الحقيقي والاستقرار التربوي من خلال تفعيل خطط تشجيع الكوادر الوطنية على الالتحاق بمهنة التعليم والسعي الجاد والحيوي من أجل تعزيز مسيرتنا التربوية ونهضة وطننا العزيز.

وجددت الجمعية بالغ شكرها وتقديرها واعتزازها بالموقف التاريخي من النواب جميعا والذي أكدوا من خلاله إدراكهم وتفهمهم الكامل لأهداف الكادر وفلسفته وأبعاده التربوية والوطنية فيما أكدت في أن الآمال ستبقى متجهة نحو سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد في تعزيز هذا الموقف التاريخي واتخاذ الخطوات الرسمية الكفيلة بالعمل به في أسرع وقت ممكن لإقرار الكادر من قبل الحكومة، خاصة أن لسموه مواقفه ومبادراته الدائمة في الوقوف إلى جانب أبنائه وأشقائه المعلمين وفي السعي من أجل الارتقاء بمكانتهم المادية والمعنوية وبما ينسجم مع التوجهات الأبوية الكريمة لصاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد.

من جانب آخر، أعلنت الجمعية عن التفاصيل الكاملة لما جاء في كادر المعلمين الذي تم إقراره من قبل مجلس الأمة وهو الخاص بالاقتراح بقانون الذي تقدم به النواب د.جمعان الحربش وفلاح الصواغ ود.وليد الطبطبائي ود.فيصل المسلم ومحمد هايف وحظي بموافقة اللجنة البرلمانية المشتركة واللجنة التشريعية واللجنة التعليمية إلى جانب الموافقة بالإجماع في المداولة الثانية وبمجموع 47 نائبا حضروا الاجتماع في جلسة الأربعاء الماضي.

الجمعية: نأمل دعم رئيس الوزراء ولن نجعل المليفي خصماً ولكن عليه أن يدرك فلسفة الكادر وأهدافه

وجاء في نص القانون بشأن منح بدلات ومكافآت لأعضاء الهيئة التعليمية الكويتية بوزارة التربية ووزارة الأوقاف النص التالي:

● بعد الاطلاع على الدستور، وعلى المرسوم بقانون رقم (31) لسنة 1978 بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي والقوانين المعدلة له، وعلى المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له، وعلى المرسوم الصادر في 1979/4/4 في شأن نظام الخدمة المدنية وتعديلاته.

● وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

مادة أولى: يمنح أعضاء الهيئة التعليمية مكافأة المستوى الوظيفي، وبدل إشراف للوظائف الإشرافية والتوجيه، ومكافآت تشجيعية وذلك وفقا للفئات المبينة بالجدولين (1، 2) المرفقين بهذا القانون، إضافة إلى بدل توجيه بقيمة 150 دينارا يمنح لجميع الموجهين وكذلك بدل تخصص نادر بقيمة 200 دينار.

مادة ثانية: يمنح أعضاء الهيئة التعليمية مكافأة مؤهل علمي مبلغ 200 دينار لحملة الماجستير و400 دينار لحملة الدكتوراه.

مادة ثالثة: تعدل قيمة مكافأة الأعمال الممتازة التي تمنح مقابل الخدمات الممتازة لأعضاء الهيئة التعليمية لتكون 1500 دينار سنويا.

مادة رابعة: يمنح أعضاء الهيئة التعليمية الذين يجتازون الدورات التدريبية التي يتم الاتفاق عليها مع ديوان الخدمة المدنية مكافأة لا تتجاوز 1000 دينار لمن يجتاز تلك الدورات خلال العام الدراسي الواحد.

مادة خامسة: يمنح أعضاء الهيئة التعليمية الكويتيون مكافأة استحقاق بما يعادل مرتب سنة ونصف السنة عن آخر مرتب حصل عليه على ان يكون قد مضى على خدمتهم 30 سنة للذكور و25 سنة بالنسبة للإناث، كما يسري هذا الحكم على الذين يحالون للتقاعد الطبي بنسبة عجز أكثر من 50٪ وبصرف النظر عن سنوات الخدمة.

مادة سادسة: تأخذ كل من مكافأة المستوى الوظيفي، وبدل إشراف الوظائف الإشرافية والتوجيه والمكافأة التشجيعية حكم المرتب فتصرف كاملة أو مخفضة تبعا له.

مادة سابعة: لا يجوز الجمع بين المكافأة المقررة بهذا القانون وأي بدلات تمنح بصفة شخصية أو بسبب طبيعة العمل.

مادة ثامنة: تؤخذ المبالغ اللازمة لتنفيذ هذا القانون من الاحتياطي العام للدولة.

مادة تاسعة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا القانون ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

من جهته جدد النائب حسين مزيد دعوته للحكومة بأخذ رأي الأغلبية النيابية وعدم رد قانون كادر المعلمين وقانون المكافأة الطلابية اللذين حظيا بدعم نيابي ساحق يوكد احقية اصدار هذين القانونيين للفئات المستحقة لاهميتها في بناء مستقبل الكويت وتقدمها.

وقال مزيد في تصريح صحافي ان كادر المعلمين شهد اتفاقا نيابيا مع ما دعا له اهل الميدان التربوي الذين يتلمسون استحقاق الزيادة التي تقابل ما يؤدونه من عمل وجهد، مستغربا الموقف الحكومي المضاد لهذا المطلب والذي يفترض ان يكون بدعم حكومي كونها تعي اهمية حاملي لواء العلم وحاجة الدول لهذا السلاح الذي سيساهم في نهضتها ورفعتها، مشيرا الى ان القانون يملك اغلبية مؤيدة له في حال رده.

وقال مزيد ان كادر المعلمين ستكون له انعكاسات ايجابية على مستوى تطوير التعليم في الكويت وستكون مهنة التعليم عنصرا جاذبا بعد ان كانت طاردة لمشقتها دون اي عوائد مادية، لافتا الى ان على اللجنة التسليمية ان تستعد لرفع التقرير الخاص بالرد في حال رفض الحكومة للقانون، مؤيدا الدعوى لتوحيد الرؤى النيابية لاقرار القانون قبل فض دور الانعقاد الحالي.

مسميات وظائف التعليم العام ـ شروط شغلها ومكافآت المستوى الوظيفي والمكافأة التشجيعية وبدل التدريس

الوظيفة	شروط شغل الوظيفة	مكافأة المستوى الوظيفي	مكافأة تشجيعية	بدل تدريس	بدل تخصص نادر
معلم متخصص أ	مؤهل جامعي تربوي + 17 سنة خبرة أو دبلوم تربوي + 19 سنة خبرة	600	400	200	200
معلم متخصص ب	مؤهل جامعي تربوي + 13 سنة خبرة أو دبلوم تربوي + 15 سنة خبرة	500	350	175	200
معلم أ	مؤهل جامعي تربوي + 9 سنوات خبرة أو دبلوم تربوي + 11 سنة خبرة	400	300	150	200
معلم ب	مؤهل جامعي تربوي + 5 سنوات خبرة أو دبلوم تربوي + 7 سنوات خبرة	350	250	125	200
معلم ج	مؤهل جامعي تربوي + سنتين خبرة أو دبلوم تربوي + 4 سنوات خبرة	300	200	100	200
معلم د	مؤهل جامعي تربوي + سنة خبرة أو دبلوم تربوي + 4 سنوات خبرة	250	150	75	200
معلم هـ	دبلوم تربوي	200	100	50	200

بدل الوظائف الإشرافية والتوجيه الفني

الوظيفة	بدل الإشراف	بدل توجيه
موجه فني عام ـ مدير مدرسة ـ مدير روضة	400	150
موجه فني أول ـ مدير مدرسة مساعد ـ مدير روضة مساعد	300	150
موجه فني مادة دراسية ـ رئيس قسم ـ معلم أول ـ مشرف فني	200	150

الفارق بين مكافأة المستوى الوظيفي والمكافأة التشجيعية وبدل التدريس المعمول بها حاليا

الوظيفة	مكافأة المستوى الوظيفي المعمول بها حاليا	مكافأة المستوى الوظيفي للقانون الجديد	المكافأة التشجيعية المعمول بها حاليا	المكافأة التشجيعية للقانون الجديد	بدل التدريس المعمول به حاليا	بدل التدريس للقانون الجديد	مجموع الفارق
معلم متخصص أ	295	600	125	400	15	200	765
معلم متخصص ب	250	500	115	350	15	175	645
معلم أ	215	400	105	300	15	150	515
معلم ب	185	350	95	250	15	125	430
معلم ج	165	300	85	200	15	100	335
معلم د	150	250	75	150	15	75	235
معلم هـ	125	200	65	100	15	50	145

المويزري: على الحكومة تقدير قرار مجلس الأمة والموافقة على قانون مكافأة الطلبة وعدم رده

دعا النائب شعيب المويزري الحكومة الى الموافقة على قانون زيادة مكافآت الطلبة بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وعدم رده وتقدير قرار مجلس الامة بالموافقة عليه في مداولته الثانية بإجماع نيابي واضح بلغ 42 عضوا، مشيرا الى اهمية مثل هذا القانون لزيادة مكافأة الطلبة بهدف تشجيعهم على استكمال دراستهم الجامعية في جو من الراحة النفسية وإبعادهم عن الضغوط المالية التي قد تؤثر في تحصيلهم العلمي، ومساعدتهم على مواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة في الكويت وتصاعدها نتيجة ارتفاع الأسعار بشكل مطرد ورغبة في التخفيف عن كاهل أولياء أمور الطلبة.

دعم مستمر

وقال المويزري في تصريح صحافي: انني سأظل ادعم بقوة انا وزملائي النواب قانون زيادة مكافأة الطلبة الى 200 دينار للأعزب و350 دينارا للمتزوج ونملك الاغلبية النيابية اللازمة لإقراره مرة اخرى في اقرب جلسة في حال ردت الحكومة القانون خلال الاسبوع الجاري بعد انتهاء مهلة الـ 7 ايام الممنوحة لها لإصدار مرسوم القانون، مطالبا الحكومة بضرورة ان تقف الى جوار الطلبة واسرهم وتخفيف معاناتهم من غلاء المعيشة وارتفاع الاسعار، لافتا الى اهمية ان تسارع الحكومة الى الاعلان عن عدم رد القانون قبل انتهاء مهلة الـ 7 ايام الممنوحة لها تنفيذا للقرار الذي اصدره المجلس بأغلبية 39 عضوا بإلزام الحكومة بإصدار مرسوم القانون بصفة الاستعجال او رده خلال 7 ايام وفقا للمادة 65 من الدستور.

مستقبل الوطن

وتابع المويزري: ان الابناء الطلبة والطالبات من جيل المستقبل وهم بناة الوطن وهم ثروته الحقيقية ويجب على الحكومة الوقوف الى جانبهم ودعمهم ماليا ومعنويا لتشجيعهم على استكمال دراساتهم الجامعية والعليا لمد الوطن بأجيال من الكفاءات الوطنية في جميع التخصصات العلمية والعملية، مشيرا الى ان الطلبة يستحقون من السلطتين التشريعية والتنفيذية دعمهم ومساندتهم نظرا لارتفاع تكاليف المعيشة في الكويت وتصاعدها نتيجة ارتفاع الأسعار بشكل مطرد.

حضر والخرينج اختتام معرض الفرص الوظيفية الأول للمعاقين في المنطقة الحرة

الدقباسي: الكويت تدعم ذوي الاحتياجات الخاصة وأولياء أمورهم

علي الدقباسي ومبارك الخرينج يكرمان طارق القلاف

الزميل سامح عبدالحفيظ يتسلم تكريم «الأنباء» (سعود سالم)

قام النائبان مبارك الخرينج وعلي الدقباسي بتكريم جريدة «الأنباء» لدعمها لذوي الاحتياجات الخاصة.

وقال رئيس البرلمان العربي رئيس لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة البرلمانية النائب علي الدقباسي ان اللجنة ستجتمع الأحد مع نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع رئيس هيئة ذوي الإعاقة لحل مشكلة مبنى الهيئة الذي يعاني منه المعاقون وأهلهم وأشار إلى ان قانون المعاقين الجديد صدر من خلال جهد مشترك من نواب مجلس الأمة والحكومة وجمعيات النفع العام. وأكد الدقباسي ان الكويت تقدم الدعم والرعاية لذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم وان الجندي المجهول هو أولياء الأمور الذين يبذلون جهدا كبيرا في محاولة دمج أبنائهم داخل المجتمع.

وذكر انه كرئيس للبرلمان العربي سيجتمع مع ممثلة السودان لتدارس عدد من الأفكار بشأن توحيد التشريعات الخاصة بالمعاقين في العالم العربي، مشيرا الى ان المعاقين في العالم الثالث يعانون من تدني الخدمات العامة وعدم تفهم مشاكلهم.

وكان معرض الفرص الوظيفية الأول لذوي الاحتياجات الخاصة في القطاعين الحكومي والخاص قد اختتم فعالياته في فندق موفنبيك بالمنطقة الحرة بحفل تكريم لسفراء النخبة اللامعة الذين ساهموا في تشجيع دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع.

وبدأ الحفل بتلاوة آيات من الذكر الحكيم للشيخ فهد الكندري وبعد ذلك قام د.عبدالهادي العجمي رئيس النخبة اللامعة التطوعية ود.حمد التويجري والنائب علي الدقباسي والنائب مبارك الخرينج بتكريم الصحف المحلية وإدارة الفندق لرعايتهم للمعرض وكذلك مؤسسة البترول الكويتية الراعي الذهبي وجميع وزارات الدولة وجميع أولياء امور المعاقين ومثلتهم رحاب بورسلي، كما تم تكريم عدد من المعاقين الأبطال في مجالات مختلفة ومنهم طارق القلاف وعائشة الحشاش والشاعر عبدالكريم العنزي، كذلك تم تكريم د.أحمد العواد وأمين سر جمعية الصحافيين فيصل القناعي كما تم تكريم بعض الصحافيين الذين شاركوا في المؤتمرات.

● سامح عبدالحفيظ

هايف يدعو لتسيير قافلة إغاثة شعبية إلى سورية

محمد هايف

دعا النائب محمد هايف الى تسيير قافلة شعبية لإغاثة اللاجئين السوريين الذين تعرضوا للمجازر في جسر الشغور وغيرهم ممن نزحوا للحدود التركية داعيا اللجنة الشعبية الكويتية للتضامن مع الشعب السوري «كرامة» وائتلاف جمعيات ومبرات الكويت الخيرية الى تولي الاشراف الكامل على جمع التبرعات من المواطنين وشراء مواد الاغاثة من السوق التركي مطالبا وزير الشؤون بتسهيل مهمة اللجنة المشتركة.

واشاد هايف بدور تركيا وموقفها المشرف النابع من قيم الشريعة الاسلامية لتجسيد الاخوة في اغاثة الملهوفين واجارة المستجيرين.

الدبوس: شكراً لنواب الأمة على إنقاذ الحركة التعاونية

بدر الدبوس

رحب مرشح مجلس إدارة جمعية اليرموك التعاونية بالتزكية بدر الدبوس بتأجيل مجلس الأمة النظر في قانون التعاون الجديد وذلك للمزيد من الدراسة والخروج بصيغة تخدم الحركة التعاونية وينقذها من الخطر الداهم الذي كان سيحيق بها بسبب الثغرات الخطيرة التي كانت تتضمن القانون المؤجل. وثمن الدبوس الدور الكبير لأعضاء مجلس الأمة وخصوصا الذين وافقوا على تأجيل القانون من نواب الدائرة الثالثة، وذلك لإتاحة الفرصة المناسبة للتعاونيين لتقديم تعديلاتهم على قانون التعاون بما يواكب متطلبات العصر، وبما يغلق الباب أمام أي مصالح شخصية خاصة على حساب المستهلكين والحركة التعاونية.

● محمد راتب